

بلاغ

استأنف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم السبت 12 أكتوبر 2019 بالمقر الوطني للنقابة بمعهد التعريب بمدينة العرفان الجمع العادي الذي عقده يوم الاثنين 23 شتنبر 2019.

وقد تطرق المكتب الوطني بالدراسة والتحليل إلى الظروف المصاحبة للدخول الجامعي الحالي والتي لم تشذ عن القاعدة العامة للدخول الجامعي بالمغرب، المتسم أساساً بالضعف المتزايد، سنة بعد أخرى، لنسبة التأطير البيداغوجي والإداري والخصائص الكبرى في البنيات التحتية، ناهيك عن الخصم الكبير الذي عرفته ميزانية البحث العلمي، وبالتدني الكبير لمستوى الخدمات الاجتماعية والترفيهية المقدمة للطلبة، حيث على سبيل المثال، لازالت المطاعم الجامعية مغلقة في بعض الجامعات ولغاية كتابة هذا البلاغ، أي شهراً بعد استئناف الدراسة. كما تميز الدخول الجامعي الحالي بالمعركة التي خاضتها النقابة الوطنية للتعليم العالي على عدة أصعدة وعدة مستويات ضد التوقيف التعسفي الذي طال ثلاثة أساتذة أطباء. وبالمناسبة يعبر عن ارتياحه لاستئناف زملائنا مناضلي النقابة الوطنية للتعليم العالي عملهم.

من جهة أخرى، استمع المكتب الوطني إلى تقارير اللجان المشتركة بين النقابة والوزارة حول الملف المطلي والنظام الأساسي والقانون 01.00 والتي استأنفت اجتماعاتها يوم الجمعة 11 أكتوبر 2019. وهكذا:

1. بخصوص لجنة الملف المطلي، وكما كان مبرمجاً لها سابقاً، تقدم الجانب الإداري بالرد على الملاحظات والاقتراحات التي تقدمت بها النقابة الوطنية للتعليم العالي حول مشروع المرسوم المتعلق بالدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي، وكذا رفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية. الشيء الذي أثار نقاشاً من طرف النقابة الوطنية للتعليم العالي التي أكدت على استحالة بلوغ التميز علمياً وبيداغوجياً بدون المعالجة الموازية لأزمة الانحباس في المسار المهني الذي تعرفه هيئة الأساتذة الباحثين. كما تقرر أن يشمل الاجتماع المقبل لهذه اللجنة كل نقط الملف المطلي كما تم تحيينه في المؤتمر الأخير للنقابة؛
2. فيما يتعلق بلجنة النظام الأساسي، والتي اشتغلت لما يناهز سنتين على تصور جديد للنظام المذكور، على أرضية المقترح النقابي المؤطر بقرارات المؤتمرات المختلفة للنقابة الوطنية للتعليم العالي، يكون نظاماً عصرياً منفتحاً ومحفزاً، يتجاوز الاختلالات التي أفرزها نظام 1997، تقرر أن ينصب الاجتماع المقبل على النقط الخلافية المتبقية؛
3. أما فيما يتعلق بالقانون 01.00 فقد تقرر أن يري الجانب الإداري مشروع ورقة تعديلية للقانون المذكور من أجل ملاءمته مع الدستور ومع القانون الإطار 51.17 وعرضه في الاجتماع المقبل.

وبخصوص مشروع الإصلاح البيداغوجي المرتقب، استغرب المكتب الوطني لتسرع بعض الرؤساء في جمع لجن الشؤون الأكاديمية ومحاولة إطلاق نقاش على أرضية أوراق غير رسمية تُداول عبر وسائط التواصل الاجتماعي. وعليه فإن المكتب الوطني:

1. يطالب الوزارة بالالتزام بالمنهجية التشاركية في إعداد أوراق الإصلاح البيداغوجي ويحذر من التنزيل الفوقي لأي مشروع حول هذا الإصلاح دون إشراك الأساتذة الباحثين؛
2. يذكر بأن نجاح إصلاح المنظومة البيداغوجية، الذي هو جزء أساسي من عملية الإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، رهين بالاستجابة للمطالب المشروعة والمعقولة للأساتذة الباحثين. ويثير الانتباه إلى أن القفز على أي عنصر من عناصر ثلاثية التكوين، الأستاذ والطالب والمحتوى، سيحكم بالفشل على أي إصلاح مهما حسُن المشروع من الناحية النظرية.

كما استمع المكتب الوطني لعرض اللجنة الخاصة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، واستحضاراً منه لمخرجات اجتماع مجلس التنسيق القطاعي لهذه المراكز المنعقد يوم 5 أكتوبر 2019، فإن المكتب الوطني يثمن البيان الصادر عن هذا الاجتماع، ويدعو الوزارة الوصية إلى الاستجابة للمطالب المشروعة للعاملين بهذه المراكز، وعلى رأس هذه المطالب إلحاقها بالتعليم العالي، كما يدعوها إلى فتح تحقيق في الاختلالات التي شابت المباراة الأخيرة للتعيين والتكليف.

وبعد عرض لجنة العلاقات الخارجية، قرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي استضافة الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي للفدرالية الدولية للعاملين العلميين (FMTS) والذي سينعقد بمراكش في غضون شهر مارس 2020.

وفي الختام قرر المكتب الوطني الدعوة لاستئناف اجتماع اللجنة الإدارية يوم الأحد 10 نونبر 2019.

المكتب الوطني

